

اعقادى **قوله** خلافا للمعتزلة اى في قوطم ان صاحب الكبرية اذا لم يتب
مخلد في النار كما لو خد من كلام الشرح **قوله** والمعتزلة خصونها اى يحسون
المعترف بالصغير وبالكبير المعترف به بالتوبة واما اعاده الصبر الى الايات
والاحاديث فلا يصح لان قوله تعالى وعرف ما دون ذلك لمن يشاء ان خص بالكيا
المفرونة كان لخصيصه غير مستقيم من وجهين احدهما ان المعترف بالتوبة
تعم المشرك وكل خاص مع ان التعليق بالمشية يقيده البعض به الثاني ان
المعترف بالتوبة واجبة عندهم فلا يطهر للتعلق فايدة وان خص بالصغير
فلا يلازم التصديق بالمشية عندهم لان معترف الصغار عامه اللهم الا ان
يدعوا حمل كلمة ما فى الالة على الصغار جميعا بين الالوة وان معرفة الصغار
ليست عامة فصغيره غير التائب لا يجب عندهم مغفرتها بل يقولون يعرفها
ان شأ **قوله** على تقدم دعوتها اشارة الى منع دعوى عمومها لصاحب الكبرية
لانها خارج عنهم بالايات الدالة على الوعد بالذواب لقوله تعالى من يعمل مثقال
ذرة خيرا يره وقوله تعالى ونهى الدين احسبوا بالمشي وقوله تعالى هاجوا
الايمان الا الحسنان فثبت لصاحب الكبرية ما يمانه وسأر ما يكون له
من الحسنات استحقاق الثواب عندهم بنا في استحقاق العقاب فضلا
عن كونه بمخالف اى العقوبة فلا يكون ايات الوعد عامة متناه له له وسعد
تسلم عمومها فيجب تخصيصها بالايات الدالة على العفو فيكون المذنب
المعذور له خارجا عنها بفرضه التائب **قوله** ورهم بعضهم ان الخلف في الوعد
كوم اشارة الى جواب اخر من ايات الوعد مع بيان انه مترص وقيل يجب
على اعتراض به عليه بانه ان يكون مرادهم ان الكريم اذا احسب بالوعد بالذواب
بكره ان يمتنع اخباره على المشقة وان لم يصرح بذلك لخلاف الوعد
فلزوم الكذب والتبذير بالمتبذير **قوله** الثاني هو عقلي والاول نظري **قوله** والجواب
هو جواب على القول بتسليم قاعدة الحسن والفتح العقلية وكما صاله كما قرر في شرح

المغاصد

المغاصد ان مجرد احتمال العقوبة يصلح زاجرا للعقل من ارتكاب المخالفه
فكيف مع الايات القاطعة بالعقاب والنوعيات العاقبة في ذلك الباب
قوله وكفى اى سمع العقاب على الصغيره اى وقومه من غير قطع بالواقع
ولا عدمه لعدم الدليل على واحد منهما **قوله** ليجعلها تحت قوله تعالى ويعرف ما
دون ذلك لمن يشاء لان العفران معاني في الالة بالمشية فمذتني بالتفاني
سواء واحدا احتسابا لكبرية ام لا ويجعل قوله تعالى ان يتحدثوا كما يرون ان يتحدثون
عنه كفر عنكم شيئا تم على ان المعنى ان يشأ **قوله** وذهب بعض المعتزلة الى انه
اذا احتسبت الخ بغير عظمة في تفسير الالوة عن جماعة من المعقول واهل الحديث
ان من احتسب الكما بغيرت صغاره وطعنا وهذا هو عين المنقول صاع بعض
المعتزلة وقد جرى على ما يوافقته الضواوي في تفسيره والضراي في الاجاب وغيرها
واحيب ان الكبرية المطلقة هي الكفر الخ اللهي الى هذا التأويل امران الاول
اننا لو قطعنا المذنب الكما بغير ان صغاره وعدم موحدتها بها فطما كانت
بالنسبة له في حكم المباح الذي لا تبعة فيه وذلك كما قال ابن عبيدة نقض لفرى
الدين ه الثاني اننا لو لم نحمل الكما على انواع الكفر او اشخاصها او بقينا الالة
على عمومها لم يبق للتمييز بالمشية في قوله تعالى ويعرف ما دون ذلك لمن يشاء النسبة
الى الصغار يوسعى اذ الفرض تكفرها باحتساب الكما يوقطعا وان ايقينا انه التسبب
بالمشية على عمومها لم يبق للتعلق باحتساب الكماير فابده لان الصغار يعرف به وانه
وعلى ما اولنا عليه الكماير يكون معنى الالة ان يتحدثوا انواع الكما او اشخاصها
بالذواب في الاسلام يكفر عنكم شيئا تم اى احتر حترها حال كفركم **قوله** النصون
الدالة على تحديد العصاة كقوله تعالى ومن يقل مومنا متعبا اى ووجههم
حالة انهم ومن يعص الله ورسوله ويتوب حدوده يدخله نارا اخله فيها
ومعها ولكل من النصوص انواع من التاويل سوى الاستعمال المذكور وكذب
التفسير ونشر وح الحديث ومصوبات الكلام **قوله** والسفاعة اى المقولة والالوية

Copyright © King Saud University